

صدر حديثا النسخة الإلكترونية لكتاب "الاجتهاد المعاصر، مبادئه، ضوابطه، إجراءاته وتعقيدها" لعلامة المحقق محمد مصطفى، يتألف الكتاب من مجلدين مستقلين، عدد صفحاتهما ٨٢٥ صفحة، من دار إي كتب.
الحديث عن الاجتهاد حديث عن المعرفة، والفكر، والفقه، وعن بذل الجهد والعمر في خدمة الحقيقة والعقيدة والشريعة؛ تاريخ حافل بإنجازات وإخفاقات، آمال وأهداف، ورؤى وتصورات وتصديقات.

إذ كان لكل عصر اجتهاده المقرون بالنجاح تارة، وبالإخفاق أخرى، اجتهادات ساهمت في البناء والتطور والرقي، في مقابل اجتهادات أخفقت في تحقيق الأهداف وبلوغ المرامي والمقاصد، مثلها مثل باقي حقول المعرفة الإنسانية المليئة بالنجاحات تارة وبالإخفاقات أخرى.

لكن ومثل العديد من الساحات العلمية والعملية التي نعيشها اليوم، فإن إنجازات ونجاحات الماضي، في دائرة الاجتهاد - مثلها مثل باقي الدوائر العلمية والمعرفية، في الواقع العربي والإسلامي - أكثر كما ونوعا وتأثيرا مما يدور ويعمل عليه في الحاضر.

فإننا نعيش في عصر النسخ والاستنساخ، وإعادة والاستعادة، والاستصحاب والتقليد والتكرار، لمواقف ومناهج ومسائل انتجت في الماضي، وارتبطت بظروفه ومتطلباته ومقتضياته الواقعية والظرفية.

بل نحن، في موارد كثيرة، نتبع العلماء الماضين حرفا بحرف: تصورا، وتصديقا، وفهما وفقها وقراءة للنصوص، ونقتفي أثرهم في طرق الفهم ومسالك البحث ومناهج الاستنباط وموارد الاستشهاد والاقتباس وفي التصحيح والتخطئة.

وأكثر من ذلك، قد تنمسك بطريقة تعاطيهم

مع الواقع، وفي تكوين المواقف من القضايا التي نواجهها في حياتنا اليومية، وذلك مع ما بيننا وبينهم من الاختلاف في الموارد، والمواقف، والأحوال، والشروط، والمقتضيات، والمتطلبات.

وذلك كله مع علمنا المسبق، بأن اجتهادات كبار الفقهاء ومواقفهم الفقهية، كانت تحصل في لحظة تاريخية عابرة، وفي أجواء فكرية وثقافية وسياسية ضاغطة، وفي بيانات اجتماعية معينة.

مما يقتضي أن لا تشكل قرائنهم للنص،

وفهمهم لأحكام الشرع، ومواقفهم المتأثرة

من العوامل المحيطة بهم قول فصل، وموقف

ملزم لزماننا المختلف عنهم في أبعاد كثيرة.

كما لا ينبغي أن تؤسس تلك المواقف منطقات نظرية، لفهم اللحظة التاريخية التي نحن فيها، والتي تختلف كليا عن السابق في جوانبها المختلفة.

وإن وصلت تلك المواقف إلينا بصيغ الإجماعات المعقولة عنهم، لأن الإجماع - إن لم يكن كاشفا عن دليل واضح الاعتبار والمنحى -

يصبح أمرا زمانيا، تتحكم فيه الاعتبارات الزمانية وتؤثر في تحقيقه، إن تحقق بالفعل - وذلك

نظرا إلى أن ما يتم من دعاوي الإجماع في دائرة

الفقهيات في غالبيتها غير ذات مصداقية، واقعية،

وإنما مبنية على دعاوي فارغة وغير دقيقة -



نحن اليوم نعيش بالفعل النمطية المعرفية - التي راجت بين الفقهاء والتي تلقي بظلالها الداكئة على فهم أسس واعتبارات الاجتهاد، بل تعكر صفو فهم الدين والشريعة والحقيقة والحياة أيضا.

وفي الحقيقة لم تسلم من تأثيرات تلك النمطية أي مجال معرفي نخوض فيه نتيجة سلطة الماضي وحضوره الفاعل والحاسم في تحديد الخيارات وترتيب الأوليات والأولويات وتكوين المواقف والاتجاهات.

كما أن العقلية التي درج عليها السابقون تحكم فينا وتتحكم بمواقفنا، وذلك من خلال المعايير والمقاييس المعينة التي أفرزتها العقلية التاريخية والتي واكبت عملية تقييم درجات اعتبار الأسس والموازين الحاكمة والموجهة، وكيفية تطبيقها في الواقع والميدان.

كل تلك الاعتبارات أثرت بأشكال مختلفة على مستويات تعاطينا المعرفي والاستنباطي مع قضايا الواقع، خاصة لما صاحبها من قواعد شكلية وأعراف عملية، التي قيدت التعاطي المعرفي والفكري الخلاق والمنتج في أوساطنا، ولم يبق لنا فسحة للتحرك النظري، ولا للإبداع الفكري ولا للعطاء العملي والميداني.

كما أن هذه الدراسة - القراءة للفقه والاجتهاد - معنية بتناول العمل الاجتهادي من جوانبه المختلفة، أخذاً بعين الاعتبار الواقع وحركة الزمان، وتأثيرهما على كل ما يجري في دائرتهما، وملفتنا إلى أبعاد المعرفة الزمانية، ومقرا بأوجه النقص والضعف والوهن في النشاط الإنساني، النظري والعملي، في كل مرحلة تاريخية ومنتبها أيضا الخطورة العقل التنريجي

■ صدر حديثا

الاجتهاد المعاصر

مبادئه، ضوابطه، إجراءاته وتعقيدهاته في جزئين

بالتراتبة بين الجزئين يشرح الخطط العملية للاستنباط، ويبين طرق إنضاج الخطابات الشرعية وتحويلها إلى حواصل فعلية لعملية الاستنباط.

وأما الفصل الثاني (الفصل التاسع يعنى بتحديد الموقف من تراتبية أدلة الأحكام ومدى تأثيرها على مجمل العمل الاستنباطي في دائرة الفقه، كما يشرح اختلاف الحديث وأسبابه.

وأما الفصل الثالث (العاشر) فيعني بالسياق ودوره الفاعل في فهم النصوص والخطابات الشرعية في كل من الكتاب والسنة.

في حين أن الفصل الرابع (الحادي عشر) يتناول شرح الزمان والمكان ودورهما في عملية الاحتما

أما الفصل الخامس (الثاني عشر) فيتصدى لتبيين دور العقل في مجال عملية الاستنباط، ضمن نقد التوجه الاستنباطي الذي يسعى (ولو نظريا) لإبعاد العقل من مجالات الاستنباط

الفقهي. بينما الفصل السادس (الثالث عشر) يتولى البحث في العلاقات السائدة بين الأخلاق والفقه والعمل الاجتهادي من خلال توضيح وجوه الاتفاق والاختلاف بين الأمر الفقهي والأمر الأخلاقي.

وأما الفصل السابع (الرابع عشر) فيقوم بتبيين نظرية التكليف وبنيتها المنطقية وأسسها الفقهية بالدراسة والنظر في حين يقوم الفصل الأخير أي الفصل الثامن (الخامس عشر) ببيان موقع حقوق الإنسان في الاجتهاد المعاصر.

وأما الخاتمة، تتضمن على خلاصات سريعة لما تضمنه الكتاب من آراء وتصورات وأفكار واستنتاجات.

و إني إذ أنهى المقدمة فإن أملي كبير بالقدرات المعرفية، والطموح والأمال الإنسانية للأجيال الحاضرة واللاحقة نحو غد أفضل لهم وللأجيال التي تأتي من بعدهم، حيث إن من حقهم المشروع أن يبحثوا

عن حلول أكثر نضجا ونجاعة، وأن يسعوا

من أجل عالم أفضل لهم ولغيرهم، من دون أن يكون ذلك على تناقض أو تصادم مع معتقداتهم وفهمهم لطبيعة الدين والشريعة

والفقه. كما أنني واثق من أن هناك وفي كل عصر يأتي أناس سوف يواصلون وبكل حرص

سبل الإصلاح والتغيير بل الإبداع والتكميل، ولا يسعني إلا أن أدعو لهم بالتوفيق والتسديد، إنه خير موجب، وما توفيقي إلا بالله، وهو خير

ناصرومعين.

المصدر: الاجتهاد

المصدر: دور الشيعة في بناء الحضارة الإسلامية، تأليف: الشيخ جعفر السبحاني ص ٢٨، ٢٣

أخي القارئ الكريم نماذج قليلة مما ألف في ذلك المجال بيد أعلام الشيعة:

١. مجاز القرآن، لشيخ النحاة الفراء يحيىبنزياد الكوفي (المتوفى عام ٢٠٧هـ)، وقد طبع أخيراً في جزأين.

٢. مجاز القرآن، لمحمد بن جعفر بن محمد، أبو الفتح الهمداني. قال النجاشي: له كتاب «ذكر المجاز من القرآن».

٣. مجازات القرآن، للشريف الرضي المسمى بتلخيص البيان في مجازات القرآن، وهو أحسن ما ألف في هذا الباب وهو مطبوع.

■ **التفسير بصور متنوعة**

وهناك لون آخر من التفسير، يعمد فيه المفسر إلى توضيح قسم من الآيات تجمعها صلة خاصة كالمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وآيات الأحكام، وقصص الأنبياء، وأمثال القرآن، وأقسامه، والآيات الواردة في مغازي النبي ﷺ،، والنازلة في حق العترة الطاهرة: إلى غير ذلك من الموضوعات التي لا تَعَم جميع آيات القرآن، بل تختص بموضوع واحد.

وكان علماء الشيعة قد شاركوا غيرهم من علماء المسلمين في هذا الجانب الحيوي والمهم، ورفدوا المكتبة الإسلامية بهذه الأنواع من التفاسير، ومن أراد أن يقف عليها فعليه أن يرجع إلى المعاجم، وأخص بالذكر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة.

■ **الشيعة والتفسير الموضوعي**

إنّ نزول القرآن نجوماً، وتوزّع الآيات الراجعة إلى موضوع واحد في سور متعددة، يطلب لنفسه نمطاً آخر، غير النمط المعروف بالتفسير الترتيبي؛ فإنّ النمط الثاني يتّجه إلى تفسير القرآن سورة بعد سورة، وآية بعد آية، وأمّا النمط الأوّل فيحاول فيه المفسّر إيراد الآيات الواردة في موضوع خاص، في مجال البحث، وتفسير الجميع جملة واحدة وفي محلّ واحد.

فيسمّد المفسّر من المعاجم المؤلّفة حول القرآن، ومن غيرها، في الوقوف على الآيات الواردة في جانب معيّن، مثلاً في خلق السماء والأرض، أو الإنسان، أو أفعاله وحياته الأخروية، فيفسّر المجموع مرّة واحدة، ويرفّع إبهام آية بآية أخرى، ويخرج بنتيجة واحدة، وهذا النوع من التفسير وإن لم يهتم به القدماء واكتفوا منه بتفسير بعض

^[1] المصدر: دور الشيعة في بناء الحضارة الإسلامية، تأليف: الشيخ جعفر السبحاني ص ٢٨، ٢٣